وهاجم أصحاب فكرة البقاء على الضفة الغربية للقناة ، وقال بأن هذا البقاء قد يحقق انتصارا براقا ، ولكنه سيؤدي الى حرب دائمة « لذلك كان لزاما علينا ان نبحث عن حل آخر لا يعرض أمن اسرائيل للخطر ، وينهي حالة الحرب ، ويشكل خطوة على طريق استقرار الموقف والتعايش، ثم على طريق السلام . ويتجاوب اتفاق الفصل بين القوات مع كل هذه الشروط » (الاهـرام ٧٤/١/٢٣) .

واذا انتقلنا من ردود الفعل المحلية الى ردود الفعل العالمية، وجدنا ان عددا من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية «مرتاحة» جدا لما تم الاتفاق عليه، على حين تربط الدول الاخرى — الاوروبية بصورة خاصة الاتفاق كحل « تقني — عسكري » مع الانسحاب الكامل وضمان حقـوق الشعب الفلسطيني كمقدمة لحل سياسي دائـم وعادل . اما الاتحاد السوفياتي ، فهو يؤيد الاتفاق بتحفظ. ولقد أعلن على لسان وزير خارجيته اندريه غروميكو (٧٤/١/١٩) ان ازالـة خطـر تجـدد الاشتباكات المسلحة في المنطقة لا يمكن ان يتم الا على أساس: الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة، وضمان حقوق الشعب العربي الفلسطيني . ويمكن اعتبـار هذا التصريح امتدادا للموقف السوفياتي المعلن منذ حرب ١٩٦٧ ، وتأكيدا لموقف موسكو الذي لم يتبدل طوال ست سنوات، والذي يتلخص بعدم الموافقة على أي حل يضمن اقل مما يقبل به العرب .

وسط هذا الجو المحيط بالاتفاق ، بدأت القاهرة حركة سياسية نشطة لشرح وجهة نظرها داخليا وخارجيا . وتمثلت الحركة الداخلية في مناقشات القيادات السياسية والشعبية في مصر على جميع المستويات . أما على الصعيد العربي ، فقد بدأ الرئيس أنور السادات جولته التي استغرقت من ١/١٨ الى ١/٢٢ ، وزار الرئيس السادات فيها السعودية وسورية والكويت والبحرين وقطر وابو ظبي والجزائر والمغرب، واجرى مباحثات مـع الزعماء العرب شرح خلالها المفهوم المصري للاتفاق، وأكد المبادىء التي تلتزم بها القاهرة في المرحلة التالية.وفي الوقت نفسه تحرك مبعوثو الرئيس السادات، الدكتور محمد حسن الزيات، والدكتور مراد غالب، والدكتور حسن صبري الخولي،لتغطية بقية اقطار الوطن العربي (باستثناء الاردن) ، وشرح الموقف المصري في العواصم العربية . وتمثل التحرك الاساسي على الصعيد الدولي بسفر اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري الىموسكو، واجتماعه مع وزير الخارجية السوفياتي اندريـه غروميكو ، ورئيس وزراء الاتحاد السوفياتي ليونيد بريجنيف بغية تبادل وجهات النظر مع الـدولة الكبرى الحليفة .

ولقد ارتكزت الحملة السياسية المصرية على عدة محاور أهمها :

١ — ان الاتفاق عسكري بحت ، وبدون أية أبعاد سياسية .

٢ — ان انسحاب القوات الاسرائيلية مـن الضفتين الشرقية والغربية يحسن وضع الجيش المصري ويجعله أقدر على الحركة في المستقبل .

٣ — ان تحديد حجم القوات المصرية شرقي القناة بثماني كتائب مشاة (٧ — ٨ آلاف رجل) ، و ٣٠ دبابة ، و ٦ بطاريات مدفعية (٣٦ مدفعا)، لا يؤثر على قدرة مصر الهجومية نظرا لان بوسع الجيش المصري نقل القوات الى سيناء بسرعة عند اللزوم، خاصة وان جميع المعابر ستبقى بيد مصر وتحت حماية شبكة الصواريخ أرض — جو.

٤ — ان فصل القوات على الجبهة المصرية سيعقبه فصل للقوات على الجبهة السورية . وان العودة الى جنيف مرهونة بفصل القوات عـلى الجبهة السورية ، وحضور المؤتمر من قبل كافة الاطراف العربية المعنية ، بما في ذلك ممثـلو الشعب الفلسطيني (أي منظمة التحرير بصفتها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني) .

٥ — ان مصر مصممة على رفض أي حل لا يضمن الانسحاب الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧ ، ولا يؤمن حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه .

٦ — ان القاهرة مصممة على عدم الانفراد بحل سياسي ، وعلى عدم توقيع أي صلح منفرد مع العـدو .

٧ — ان القوات المسلحة المصرية ستعود الى القتال اذا ماطلت اسرائيل في تنفيذ البند الخاص بالانسحاب ، وفق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .